الحدث

أحكمت حركة «طالبان» سيطرتها على العاصمة كابول ومطارها بعد إتمام الانسحاب الاميركي ليل الاثنين الثلاثاء، لتدخل مرحلة جديدة لن تكون سهلة في ظل تحديات كثيرة تواجهها، من اعلان حكومة جديدة، ومواجهة الازمة الاقتصادية، لكن التحدي الابرز يبقى جبهة المقاومة في بانشير

واقع أفغاني جديد

بانشير يتحدّى حكم «طالبان»

دخان مقاتلو الحركة الى المطار فور اتمام الانسحاب الاميركي
(وكيل كوشنار/فرانس برس)

للحديث تتمة...

البحث عن «الدولة»

عثمان لحياني

كل المؤشرات الراهنة تؤكد أن المنطقة المغاربية تعيش مرحلة مخاض كبير، وتشهد إعادة بناء جديدة للعلاقات والمحاور. أكثر من أي وقت مضى، بات تركيز الفاعل الدولي على هذه المنطقة، فيما مشروع التطبيع يريد أن يعزز موقع قدمه فيها. ولذلك يبدو أن تصريح وزير الخارجية الجزائري، رمطان لعمامرة، في مؤتمر دول جوار ليبيا الذي انعقد على مدى اليومين الماضيين في الجزائر، عن أن «هناك مخططات لبعض القوى الأجنبية، الساعية لتعزيز نفوذها في ليبيا واستعمال التراب الليبي كمنصة لإعادة رسم التوازنات الدولية، انطلاقاً من هذه المنطقة الحساسة، على حساب المصالح الاستراتيجية لليبيا وجيرانها»، يأخذ معناه من هذا السياق.

المقام الدبلوماسي وأعراف الحديث السياسي، لا يسمحان للوزير الجزائري بذكر «الأطراف الدولية» التي تقف وراء مخططات تحويل المنطقة المغاربية إلى قاعدة لإعادة رسم التوازنات الدولية، وإعادة توزيع خريطة المصالح والنفوذ والتمركزات السياسية ذات البعد الاقتصادي المهيمن. لكنه كان يشير بوضوح إلى نوعين من الدول: أولاً تلك فارغة الطول والعرض، والتي لا تنظر إلى الخرائط إلا على أساس أنها «كعكة» من المصالح وبرميل نفط ومواني وأسواق للبضائع والأسلحة، وثانياً دول وظيفية برز دورها التخريبي في ليبيا وفي إذكاء الحرب بين الفرقاء، وهذه تتولى التسويق لمشروع التطبيع ومأسسة تمركز الكيان الصهيوني في المنطقة المغاربية.

تبدو فكرة لعمامرة أوسع بكثير من الحالة الليبية فحسب، قياساً بوضع مرتبك سياسياً في تونس أيضاً. وكذلك قياساً بعلاقات إسرائيلية متنامية مع المغرب، الجارة الغربية للجزائر، وبوضع منفلت في الساحل الأفريقي المحاذي للمنطقة المغاربية. يسوّق محيي الدين عميمور، مستشار الرئيس الراحل هواري بومدين، أن هذا الأخير كان يعتبر أن السياسات الخارجية للجزائر يجب أن تقوم على تقوية دول الجوار لا إضعافها، ذلك فقط ما يعزز الاستقرار ويمنع وقوع هذه الدول في فخ الضغوطات والابتزاز الخارجي الذي يثير القلق والقلاقل في المحيط. يقود ذلك إلى فهم مسوغات الحرص الجزائري على ضرورة وجود «الدولة» وتركيز مؤسساتها في ليبيا ومالي، وفي دول الجوار المغاربي والأفريقي. فكل التجارب التي عرف خلالها الجوار تهشم صورة الدولة أو مشاتلها، كانت نتائجها وخيمة، وشكلت حالة نزيف سياسي وإرهاق أمني تحملت جزءاً من أعبائه الجزائر.

كابول، واشنطن ـ **العربي الجديد**

مع انسحاب آخر جندي أميركي من أفغانستان ليل الإثنين-الثلاثاء، بعد 20 عاماً من الدخول إلى البلاد، واحتفال حركة «طالبان» بما اعتبرته نصراً لها إثر سيطرتها على معظم مناطق البلاد، تحضر أسئلة كثيرة حول مستقبل البلاد، أولها موعد إعلان الحكومة الجديدة التي تعهدت الحركة بأن تكون «شاملة» لكل الأطراف، إضافة إلى كيفية حكم الحركة للبلاد والمخاوف من عمليات انتقام وتضييق وقمع للحريات. كذلك تبرز تساؤلات عن المستقبل الاقتصادي للبلاد وقدرة «طالبان» على مواجهة الأزمة المعيشية والاقتصادية القائمة، وسط مخاوف إقليمية من تفاقمها وتسببها بموجة نزوح كبيرة. ويبرز أيضاً ملف آخر يحظى باهتمام دولي، هو إدارة مطار كابول، في ظل مفاوضات مع تركيا للمشاركة بهذه العملية، وليس واضحاً في الوقت الحالي أي شركات طيران ستوافق على تسيير رحلات من وإلى كابول. وفي ظل هذه الأجواء، يبرز نقل العديد من الدول الغربية سفاراتها وممثلياتها من كابول إلى الدوحة.

ولكن على الرغم من أهمية هذه الملفات، يأتي التحدي الأكبر أمام «طالبان» من إقليم بانشير، حيث تشكلت جبهة مقاومة للحركة يتزعمها حالياً أحمد مسعود، وعلى الرغم من أن الحركة أكدت مراراً أنها ستحاول حل هذه الأزمة بالحوار، غير أن المؤشرات تدل على اتجاه الملف للتصعيد العسكري، وكان أولها الاشتباك الذي دار بين قوات «طالبان» ومقاتلي جبهة المقاومة مساء الإثنين وأسفر عن سقوط قتلى من الحركة.

وبعد 15 يوماً من سيطرتها على كابول، احتفلت حركة «طالبان» ليل الإثنين-الثلاثاء بانسحاب آخر القوات الأميركية. وأطلق مقاتلو الحركة النار في الهواء احتفالاً بانتصارهم وعودة الحركة إلى الحكم. وغادر آخر ستة آلاف جندي أميركي كانوا يشرفون على عملية إجلاء أجانب وأفغان عملوا لصالح دول أجنبية، مطار كابول ليل الإثنين-الثلاثاء. ودخل مقاتلو طالبان بسرعة المطار. وقال المتحدث باسم «طالبان» ذبيح الله مجاهد، للصحافيين أمس بعد ساعات من دخول الحركة المطار: «نهنئ أفغانستان إنه نصر لنا للجميع».

الإجلاء مستمر

قالت الولايات المتحدة إنّ مهمتها لإجلاء الاميركيين من افغانستان ستتواصل. واعلن مستشار الامن القومي الاميركي جيك سوليفان أنّ جهود الاجلاء «تحولت من مهمة عسكرية الى مهمة دبلوماسية»، مشيرا الى ان اميركا لديها «تأثير معقول» على «طالبان» يمكنها من إجلاء اي اميركي متبق، وعدد هؤلاء اقل من مائتين. وقال إنّ الولايات المتحدة تنوي الاستمرار في ارسال المساعدات الصحية والغذائية واشكال اخرى من المساعدات للشعب الافغاني.

وأضاف أن «الهزيمة الأميركية درس كبير لغزاة آخرين ولجيلنا المستقبلي». وتابع «نريد علاقات جيدة مع الولايات المتحدة والعالم. ونرحب بعلاقات دبلوماسية جيدة معهم جميعاً».

لكن مقابل احتفال الحركة في كابول، فإن الأخبار التي كانت تأتي من بانشير لم تكن لصالحها. وأعلنت الجبهة المعارضة للحركة أن اشتباكاً دار بين قوات الحركة ومقاتلي الجبهة في وادي بانشير شمالي كابول مساء الإثنين، وأسفر عن مقتل ثمانية من «طالبان». وقال فهيم دشتي المتحدث باسم «قوات المقاومة الوطنية» الموالية للزعيم المحلي أحمد مسعود، إن القتال دار عند المدخل الغربي للوادي حيث هاجمت «طالبان» مواقع للجماعة. وأضاف أن قوات الجماعة صدت الهجوم، الذي ربما كان اختباراً لدفاعات الوادي، وأن ثمانية من عناصر «طالبان» لقوا مصرعهم كما أصيب عدد مماثل. وأشار إلى إصابة اثنين من أعضاء قوات المقاومة.

وجاء هذا التطور على الرغم من أن الطرفين كانا قد اتفقا الأسبوع الماضي على وقف لإطلاق النار في ما بينهما إلى حين الوصول إلى حل دائم. وكان القيادي السابق في «طالبان» الملا عبد السلام ضعيف قد أكد في حوار مع «العربي الجديد» أن قضية بانشير قد حلت بنسبة 80 في المائة. لكن فيما بدا أنها رسالة في الحركة، فضّل عدم الكشف عن هويته، قال لـ«العربي الجديد» أمس، إن قضية بانشير قد تحتاج إلى حلها عسكرياً، لأن مطالب بانشير غير مقبولة لدى «طالبان»، من دون الإفصاح عن تلك المطالب. في غضون ذلك، تتجه الأنظار إلى الطريقة التي ستتصرف بها «طالبان» في أيامها الأولى وحيدةً في السلطة، مع التركيز على ما إذا كانت ستسمح لأجانب وأفغان آخرين بمغادرة البلاد. ويرغب في المغادرة الآلاف الأفغان الآخرين الذين عملوا لصالح الحكومة الأفغانية السابقة التي كانت مدعومة أميركياً إذ يخشون التعرض للانتقام. وتبنى مجلس الأمن الدولي مساء الإثنين قراراً يدعو «طالبان» إلى احترام «التزاماتها» من أجل خروج «آمن» لكل الذين يريدون مغادرة أفغانستان وضمان مساعدة الأمم المتحدة ومنظمات أخرى في إيصال المساعدات. في المقابل لا يشير القرار إلى مساعدة طبية أو إنسانية، ما يعني أنه مهم جدا لعمل الأمم المتحدة». أما عن الحكومة الجديدة في البلاد، فنقلت وكالة «نوفوستي» الروسية عن مصدر في حركة «طالبان» أنه تم الاتفاق على تعيين الملا عبد الغني برادر وزيراً للخارجية، فيما حصل الملا يعقوب أخوند، نجل مؤسس الحركة، على منصب وزير الدفاع. وأضاف المصدر، أن خليفة حقاني، نجل أحد أبرز قادة «طالبان» جلال الدين حقاني، سيكون وزيراً للداخلية. وأكد المصدر أن المشاورات الخاصة بتشكيل الحكومة قد انتهت وسيتم الإعلان عن نتائجها في وقت قريب. وفي وقت سابق نقلت الوكالة عمن قالت إنه عضو رفيع المستوى في اللجنة العسكرية لـ«طالبان»، إن الحركة ستعلن يوم 3 سبتمبر/أيلول الحالي عن تشكيل حكومة جديدة في البلاد. بالتوازي مع ذلك، أعلن وزير الخارجية الباكستاني شاه محمود قريشي، أمس، أنه سيتم تشكيل حكومة في أفغانستان في غضون أيام. وفي مؤتمر صحافي في إسلام آباد مع وزير الخارجية الألماني هايكو ماس، حث قريشي المجتمع الدولي على التحرك لمنع «انهيار اقتصادي» في أفغانستان وقال «من مصلحة السلام والاستقرار أن يظل العالم منخرطاً، وألا يتخلى عن أفغانستان لأن المزيد من عدم الاستقرار والمزيد من نزوح الأفغان الفارين من حكم طالبان لا يصب في مصلحة الأمة».

من جهته، قال ماس إن بلاده ستنتظر تشكيل «طالبان» لحكومة جديدة لترى إذا ما كانت الحركة ستنفذ تعهدها بالسماح للمدنيين بمغادرة أفغانستان على رحلات طيران من مطار كابول.

وكان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، قد أعلن ليل الإثنين الثلاثاء، بعيد إنجاز قوات بلاده انسحابها من أفغانستان، أنّ الولايات المتحدة «ستعمل» مع حركة «طالبان» إذا «وفت بتعهّداتها». وقال بلينكن للصحافيين إنّ «كل خطوة ستتخذها لن تستند إلى ما تقوله حكومة طالبان وإنما إلى ما تفعله للوفاء بتعهداتها»، مشدّداً على أنّ ما تطلبه الحركة من المجتمع الدولي من اعتراف ودعم يجب أن «تكتسبه» عن جدارة واستحقاق. ولفت بلينكن إلى أنّ عدداً ضئيلاً من رعايا بلاده، «أي ما بين مائة ومائتي أميركي»، لا يزالون في هذا البلد ويريدون المغادرة. وشدّد على وجوب أن تفي «طالبان» بالتزاماتها لجهة ضمان حرية السفر واحترام حقوق المرأة والأقليّات وعدم السماح بتحوّل أفغانستان مجدّداً قاعدة للإرهاب. وأعلن أن الولايات المتّحدة علّقت وجودها الدبلوماسي في أفغانستان ونقلت عمليات سفارتها من كابول إلى الدوحة.

وكان الجيش الأميركي قد أعلن أنه أعطب قبل انسحابه من مطار كابول ليل الإثنين طائرات واليات مدرّعة ومنظومة دفاعية مضادّة للصواريخ. وقال قائد القيادة المركزية الأميركية الجنرال كينيث ماكنزي خلال مؤتمر صحافي إنّ العتاد الذي تمّ تعطيله يشمل 73 طائرة، مؤكّداً أنّ «هذه الطائرات لن تحلّق مرة أخرى». وأضاف «لن يتمكّن أحد من استخدامها». مشيراً إلى أنّ «معظمها كان أصلاً خارج الخدمة، لكن من المؤكد أنها لن تتمكّن من الطيران مرة أخرى». وأوضح أنّ الجيش الأميركي ترك خلفه في المطار 70 عربة مصفّحة مقاومة للألغام و27 مركبة هامفي مدرّعة خفيفة. وقال إنّ كلّ هذه الآليات تمّ إعطابها وإخراجها من الخدمة وبالتالي «لن يتمكّن أحد من استخدامها مجدّداً».

في سياق آخر، أعلنت وزارة الخارجية اليابانية، أمس، أنها تخطط لنقل سفارتها لدى كابول إلى قطر، حيث يوجد مكتب لطالبان هناك». وأضاف أنّ مباحثاته مع عدد من قادة المنطقة أظهرت أن الدوحة «ستحظى بأهمية سياسية متزايدة».

مباحثات مع الهند

قالت وزارة الخارجية الهندية إن سفير الهند في قطر ديباك ميتال أجرى محادثات مع المسؤول في المكتب السياسي لـ«طالبان» في الدوحة شير محمد عباس ستانكزاي، بناء على طلب الحركة، في أول تواصل رسمي منذ سيطرة الحركة على كابول. وقالت الخارجية إن ميتال نقل مخاوف نيودلهي من أن مسلحين مناهضين للهند قد يستخدمون الأراضي الأفغانية لشن هجمات. وأضافت: «طمأن ممثل طالبان السفير على أن هذه الأمور ستجري معالجتها».

لن يحصل زيلينسكي على اسلحة إضافية من واشنطن (الأناضول)

تقرير

التطبيع الروسي الأميركي يكبّل لقاء بايدن ـ زيلينسكي

موسكو ـ **رامي القليوبي**

بعد تأجيل «اللقاء الأول» بينهما مرات عدة، يستقبل الرئيس الأميركي، جو بايدن، نظيره الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، اليوم الأربعاء، في البيت الأبيض، وسط توقعات بتركيز المحادثات على قضايا الدعم الأميركي لأوكرانيا، وتسوية النزاع في منطقة دونباس (تضمّ إقليمي لوغانسك ودونيتسك) شرقي أوكرانيا، الموالية لروسيا، ومصير مشروع «السيل الشمالي 2» لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا من البوابة الألمانية، وغيرها من الملفات. ووصل زيلينسكي برفقة زوجته أولينا زيلينسكا إلى واشنطن أمس الثلاثاء، بزيارة عمل تستغرق بضعة أيام، يشمل برنامجها لقاءً ثنائيا مع بايدن في إطار موسع، بالإضافة إلى لقاءات مع مسؤولين أميركيين وزيارات إلى بعض المدن الأميركية. ومع ذلك، ثمة مؤشرات تؤكد أن القمة الأميركية الأوكرانية لن تسفر عن اختراقات يراهن عليها الجانب الأوكراني. ويقول نواموف في حديث لـ«العربي الجديد» إن «قضايا التعاون الأميركي الأوكراني لم تتغير منذ بضع سنوات، وهي الدعم العسكري والاقتصادي لأوكرانيا، والمواجهة العامة مع روسيا». ويتطرق إلى تراجع الملف الأوكراني على سلّم أولويات البيت الأبيض، مشيراً إلى أنه «خلال الفترة الأخيرة فقدت أوكرانيا وضع فتى أميركا المدلل، بعدما كان واضحاً بكونها من أهم اتجاهات السياسة الأميركية بعد ضمّ شبه جزيرة القرم الأوكرانية إلى روسيا في عام 2014. إلا أنها تراجعت إلى المشهد الخلفي وسط مشكلات في تطبيق اتفاقي مينسك (الأول في 2014، والثاني في 2015)». ويرى أن هذه المشكلات «تحوّل أوكرانيا إلى نوع من أفغانستان أميركية أخرى، ليس من ناحية سقوط جنود أميركيين، بل في سياق خيبة أمل الولايات المتحدة لعجزها عن تغيير أوكرانيا بشكل جذري، وتحويلها إلى دولة ديمقراطية حديثة». وعلى الرغم من التصعيد الروسي الأميركي في الأشهر الأولى من ولاية بايدن، التي بدأت في 20 يناير/كانون الثاني الماضي، إلا أن قمته مع بوتين اسفرت عن انفراجة نسبية وتطبيع في عدد من الملفات. ويعلق نواموف على ذلك بالقول: «لم تعد أوكرانيا محوراً رئيسياً للسياسة الخارجية الأميركية، وهناك إدراك بأن التطبيع الروسي الأميركي سيثني واشنطن عن القيام بخطوات معادية لموسكو مثل إمداد كييف بأسلحة إضافية، لأن ذلك لن يؤدي أولاً إلى أي تحول عسكري، وثانياً سيُغضب روسيا». من جهته، يتوقع الصحافي الأوكراني، فيتالي بورتنيكوف، أن تتركز قمة بايدن وزيلينسكي على قضايا الدعم العسكري الأميركي والوضع في منطقة دونباس والإصلاحات والدعم المالي لكييف، ومشروع «السيل الشمالي 2» لنقل الغاز الروسي إلى ألمانيا مباشرة من دون المرور عبر الأراضي الأوكرانية. ويقول بورتنيكوف في حديث مع «العربي الجديد» إن «استكمال مشروع (السيل الشمالي 2) هو خطأ بايدن والمستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، لاعتقادهما بامتلاكهما القدرة على إرغام روسيا على استخدام خط أنابيب الغاز كمشروع طاقة بامتياز».

ويعتبر بورتنيكوف أن اختيار موعد الزيارة لم يكن مناسباً، ويقول: «من البديهي أن الولايات المتحدة غير مهتمة باوكرانيا في الوقت الحالي بسبب التصعيد الجاري في أفغانستان». ومن الألفت أن زيارة زيلينسكي إلى واشنطن تتزامن مع موجة جديدة من التصعيد في دونباس، بعد ورود أنباء عن تجدد القصف المدفعي بين الجيش الأوكراني وقوات «جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين» المعلنتين من طرف واحد، مما زاد من مخاوف القوميين الأوكرانيين من قبول زيلينسكي تقديم تنازلات اليمة تحت ضغوط البيت الأبيض.

وعشية توجه زيلينسكي إلى واشنطن، نظم حزبا «سفوبودا» (الحرية) و«الفيلق الوطني» وحركة «سوكول» (الصقر) في عطلة نهاية الأسبوع الماضي، فعالية تحذيرية أمام مقر الرئاسة الأوكرانية تحت شعار «مطلب الأمة - لا للاستسلام». ونصح القوميون زيلينسكي قبل سفره إلى واشنطن بتذكير الرئيس الأميركي بأن الولايات المتحدة هي ضامنة الاستقلال ووحدة الأراضي الأوكرانية بموجب مذكرة بودابست المؤرخة عام 1994، والقاضية بضمان أمن أوكرانيا مقابل انضمامها إلى معاهدة منع انتشار السلاح النووي.

قتلى من «طالبان» في اشتباك مع «جبهة المقاومة» في بانشير

«طالبان»: نريد علاقات جيدة مع الولايات المتحدة والعالم

رصد

الخروج المذلّ: تجاهل جمهوري لانسحاب ترامب

واشنطن ـ **العربي الجديد**

لم يترفع الجمهوريون في الولايات المتحدة، منذ 15 يوماً، حين سقطت العاصمة الأفغانية كابول أخيراً بيد حركة «طالبان»، عن خلافاتهم مع الديمقراطيين، لإظهار الوحدة الأميركية في قضية أمن قومي، بدأت فصولها قبل 20 عاماً، وانتهت بـ«هزيمة» تاريخية لأميركا، حرّض على حصولها الرئيس الجمهوري السابق دونالد ترامب. ولم ينفع تبرير الرئيس جو بايدن، المحاصر بهزيمة أفغانستان، بـ«تكبيل اليدين» الذي فرضه عليه سلفه، لتخفيف وطأة الانسحاب المتهور من أفغانستان على عهده، فقد وجد الحزب المحافظ باباً للتشفي من خصومه، واستغلال الفضيحة العسكرية الموثقة في مطار كابول الدولي، ومصافحة جنود أميركيين لمقاتلين من «طالبان»، لتوظيفها في إطار الصراع السياسي المحتدم في واشنطن، وردّ الصفعة لبايدن على فوز الحزب الأزرق بانتخابات الرئاسة والكونغرس الماضية، وصولاً إلى المطالبة بعزله، قبل أشهر من انتخابات الكونغرس النصفية.

وفي مقابل احتفال «طالبان» بجلاء الجيش الأميركي عن أفغانستان، ليس الجمهوريون وحدهم من يديرون حفلة بكاء في واشنطن على أطلال أطول الحروب الأميركية في العالم، ونهايتها الكارثية. فالديمقراطيون أيضاً، يشعرون بالخيبة المبكرة من رئاسة أنطلقت لـ«إنهاء أزمة» في الخارج، لتصبح رئاسة تعيش في صلب أزمة قد تطول تداعياتها. وتقر قلّة من «العقلاء» من كلا الحزبين، وفي الصحف الأميركية، بأن بايدن لم يفعل سوى الالتزام بقرارات سلفه، وهو أمر لا ينطبق فقط على أفغانستان، بل على إيران وكوبا والمكسيك والصين. ورأى دانا ميلبانك، في «واشنطن بوست»، أن الانسحاب من أفغانستان، الذي يلقي الجمهوريون اللوم حوله على بايدن، هو «أوضح صورة عن هذه الاستمرارية».

وما إن أعلنت وزارة الدفاع الأميركية، أول من أمس الإثنين، مغادرة الجنرال كريستوفر دوناهو، قائد الفرقة الجوية 82، والقائم بأعمال السفير الأميركي في كابول، روس ويلسون، مطار كابول، كآخر الأميركيين المغادرين لأفغانستان، حتى تداعى الجمهوريون في الكونغرس إلى تكذيب ما وشّنت أركانهم هجوماً حاداً على الرئيس

حذّر بولتون من ملء الصين وروسيا الفراغ الاميركي

الديمقراطي، واصفة الانسحاب بـ«المذلّ» والذي يترك مواطنين أميركيين «تحت رحمة طالبان». وقالت رئيسة الحزب الجمهوري رونا ماكدانيل، إن بايدن «خلق كارثة وخذل الأميركيين ومصالحنا»، معتبرة أن أحداث كابول «تثبت ما كنا نعرفه أصلاً: الرئيس غير قادر على أداء دور القائد الأعلى للقوات المسلّحة، والولايات المتحدة رصده، بعدما غادر جنودها الأرض الأفغانية». ووصفت الصحيفة يوم الانسحاب النهائي، بأنه «يوم مخزٍ في تاريخ أميركا، مهما حاول البيت الأبيض قلبه في الاتجاه المعاكس». ورأت أن «فوضى بهذا الحجم، وعلى هذا المستوى الخطر على الأمن القومي، تحتاج إلى محاسبة يجب أن تبدأ من الأعلى». وحذر مستشار الأمن القومي السابق لترامب، جون بولتون، في الصحيفة، من الصين وروسيا اللتين ستسعيان إلى ملء الفراغ الأميركي.

من جهتها، حذّرت أوجين روبنسون، في «واشنطن بوست»، من مغبة الاختلاف السياسي في واشنطن والذي قد تغذيه تطورات أفغانستان، معتبرة أنه من الصعب أن يحلّ رئيس أزمة، إذا كانت الأمة في أزمة. وذكّرت روبنسون بالوحدة التي تجلّت في عهد الرئيس الراحل رونالد ريغان، حين قتل 241 من قوات «المارينز» الأميركية عام 1983، بتفجير انتحاري في العاصمة اللبنانية بيروت، لافتة في المقابل إلى أن هناك من يطالب اليوم بـ«يوم الحساب» وعزل بايدن. ورأت «نيويورك تايمز» أنه قبل سنوات، ربما العام الماضي حتى، «كان مقاتلو طالبان ظلالاً مختبئة وراء شجرة، أما اليوم فقد ظهروا بشكل كامل، وفي كل مكان، جاعلين الأميركيين ينهون الحرب، ولكن بشروطهم».

مطار كابول بتفجير لـ«داعش» الخميس الماضي. واعتبرت «وول ستريت جورنال» في افتتاحيتها أمس الثلاثاء، أن «الأمل بالخروج من أفغانستان هو في أن ينسى الأميركيون هذا البلد، لكن الحقيقة هي أنهم اليوم سيقلقون مجدداً منه»، في إشارة إلى خطر الإرهاب الذي سيصعب على الولايات المتحدة رصده، بعدما غادر جنودها الأرض الأفغانية. ووصفت الصحيفة يوم الانسحاب النهائي، بأنه «يوم مخزٍ في تاريخ أميركا، مهما حاول البيت الأبيض قلبه في الاتجاه المعاكس». ورأت أن «فوضى بهذا الحجم، وعلى هذا المستوى الخطر على الأمن القومي، تحتاج إلى محاسبة يجب أن تبدأ من الأعلى». والديمقراطية هُزمت، هذا إذلال»، معتبراً أن القوات الأميركية ستضطر يوماً ما «للعودة إلى هذه البلد من أجل إدارة هذه الفوضى». بدوره، قال السيناتور ريك سكوت: «لا يمكننا خوض حروب لا نهاية لها، لكن نطاق فشل بايدن وتداعياته مذهلة».

ومع وضع الانسحاب في إطار «انتصار الإرهاب وهزيمة الديمقراطية»، ذهبت معظم مقالات الرأي في الصحف الأميركية، لتتساءل عن مصير أفغانستان بعد الخروج الأميركي. وحتى تلك التي ظلّت معارضة لترامب طوال أربع سنوات، حمّلت بايدن المسؤولية الأكبر عن الفشل، مذكرة بما كشفته «واشنطن بوست» أخيراً عن عرض «طالبان» على الجيش الأميركي تسلم كابول في 15 أغسطس/آب الماضي، بعد قرار الرئيس الأفغاني أشرف غني إلى خارج البلاد، وهو ما رفضه الأميركيون. وعدّدت الصحف الأميركية أخطاء بايدن، من الالتزام بالانسحاب وصولاً إلى التسبب بمقتل 13 جندياً أميركياً في

شرق غرب

جولة مباحثات مصرية تركية في انقرة

أعلنت وزارة الخارجية المصرية، أمس الثلاثاء، عن عقد جولة ثانية من المباحثات الاستكشافية مع تركيا، في العاصمة التركية أنقرة، يومي 7 و8 سبتمبر/أيلول الحالي. وذكرت الوزارة في بيان، أن السفير حمدي لوزا نائب وزير الخارجية، سيترأس الوفد المصري في المباحثات، التي ينتظر أن تتناول العلاقات الثنائية بين الطرفين، فضلاً عن عدد من الملفات الإقليمية.

(العربي الجديد)

إصابات بهجوم للحوثيين على مطار أبها

أعلن التحالف العربي في اليمن، أمس الثلاثاء، عن إصابة 8 أشخاص في هجوم هو الثاني خلال 24 ساعة، تشنه جماعة الحوثيين بطائرة مسيرة مفخخة على مطار أبها جنوبي غرب السعودية. وذكر التحالف في بيان أن «الدفاعات السعودية اعترضت مسيّرة مفخخة ثانية حاولت الهجوم أمس على مطار أبها الدولي»، مشيراً إلى «وجود 8 إصابات بفعل تناثر الشظايا، إضافة إلى تضرر طائرة مدنية». وفي وقت لاحق أمس، أعلن التحالف عن تدمير منصة متحركة لإطلاق الطائرات المسيرة في صنعاء.

(الأناضول)

قطر: 294 مرشحا للانتخابات مجلس الشورى

أعلنت اللجنة المشرفة على انتخابات مجلس الشورى القطري، أمس الثلاثاء، أسماء المرشحين لانتخابات مجلس الشورى في دورته الأولى، والتي ستجرى في 2 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل. وضمت القوائم سيدة، توزعوا على 30 دائرة انتخابية.

(العربي الجديد)

مصر: إحالة أبو الفتوح لمحكمة الجنايات

قررت نيابة أمن الدولة المصرية، أمس الثلاثاء، إحالة رئيس حزب «مصر القوية»، عبد المنعم أبو الفتوح (الصورة)، ونائبه محمد القصاص، وآخرين، لمحكمة الجنايات على ذمة القضية رقم 440 لسنة 2018 حصر أمن دولة. وكانت نيابة أمن الدولة العليا عقدت في 4 أغسطس/آب الماضي، جلسة لاستكمال التحقيق مع أبو الفتوح، في القضية، ووجهت له عدداً من التهم منها تولي قيادة في جماعة إرهابية وتمويلها والترويج لأفكارها وإذاعة بيانات كاذبة.

(العربي الجديد)

إيران تحرك قضايا جنائية ضد حرّاس سجن

حرّك الادعاء العام في إيران، دعاوى جنائية ضد 6 من حراس سجن إيفين سيئ السمعة، وفقاً لما قالته السلطة القضائية في البلاد أمس الثلاثاء، وذلك بعد تسريب مقاطع فيديو تظهر انتهاكات واسعة بحق المحتجزين في هذا السجن. وقال المتحدث باسم السلطة القضائية، ذبيح الله خدائيان في تصريحات أمس، إن التحقيق الذي أجراه القضاء لمدة ثلاثة أيام في سوء المعاملة والأوضاع السيئة في سجن إيفين بطهران، أدى لاحتجاز بعض حراس السجن، مشيراً إلى أن السلطات استدعت أيضاً اثنين من الحراس وعاقبت آخرين، من دون الخوض في تفاصيل العقوبات أو تحديد المشتبه بهم.

(أسوشييتد برس)

الغلاف

عاد ميناء بلحاف، أكبر مرفق لتصدير الغاز في اليمن، للواجهة، بعد التوتر المتصاعد بين القوات التابعة للحكومة، والإمارات، على خلفية سيطرة الأخيرة على المنشأة ووقف التصدير منها

بلحاف: صراع السياسة والثروة

مصالح متباينة تعطّل أبرز مصادر الدخل اليمني

اسعد سليمان
عدن ـ **العربي الجديد**

تلخّص التوترات التي تلفّ ميناء بلحاف، المطل على بحر العرب في محافظة شبوة اليمنية، صراع السياسة والثروات الذي تكرّس منذ بدء الحرب في اليمن قبل أكثر من ست سنوات، وتداخل المصالح الخارجية والنزاعات الداخلية لتعطّل واحداً من أهم المشاريع الاقتصادية في البلاد، وتمنع موارد هائلة عن خزينة الحكومة الشرعية التي تعاني آثار حرب طويلة وسقوط الكثير من مؤسساتها وإيراداتها بيد الحوثيين. قصة ميناء بلحاف، أكبر مرفق لتصدير الغاز المسال على ساحل بحر العرب، تعود إلى منتصف العام 2015، فالمنشأة النفطية التي تديرها شركة «توتال» الفرنسية، توقفت عن العمل منتصف إبريل/نيسان 2015، عندما أعلنت الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال، بعيد انطلاق الحرب اليمنية، حالة القوة القاهرة في مرفق التصدير ومحطة الإنتاج، وأجلت موظفيها بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد، وتوقف إنتاج الغاز في اليمن.

وعلى الرغم من سنوات الحرب الطويلة والتنافس الكبير على المنطقة، لم يتعرض المشروع للتدمير، لتسعى السلطة المحلية في شبوة إلى إعادة تشغيل المشروع، فاصطدمت بسيطرة الإمارات على المنشأة والميناء الذي يحتضن خزانات للغاز الطبيعي المسال بسعة 140 ألف متر مكعب لكل خزان، ورصيفاً بحرياً بطول 680 متراً لتحميل الغاز المسال إلى ناقلات الغاز البحرية. وعلى الرغم من دعوات الحكومة الشرعية للسماح بتصدير الغاز من منشأة بلحاف، للدفع نحو انفراج الأزمة الاقتصادية والإنسانية في اليمن، إلا أن كل الضغوط والدعوات تلك لم تلقَ آذان صاغية، على الرغم من أن محافظة شبوة محررة من الحوثيين.

عودة التوترات

تسيطر الحكومة الشرعية على محافظة شبوة، إلا أن القوات الموالية لأبوظبي تمنع تصدير الغاز من ميناء بلحاف المطل على بحر العرب، وحوّلته إلى قاعدة عسكرية، تضم مئات المقاتلين، خصوصاً من المجموعات التابعة لـ«المجلس الانتقالي الجنوبي». لكن قيادة شبوة المدعومة من السلطة الشرعية، رفعت أخيراً مطالبتها للإمارات بالرحيل واتخذت قراراً بتشغيل المنشأة وتصدير الغاز، وتمكّنت من تشكيل قوة وديربتها وأهّلتها لحماية المنشآت النفطية في شبوة بما فيها منشأة بلحاف، لتصدير الغاز من ميناء بلحاف، وهي رسالة أن قيادة شبوة المدنية والعسكرية والأمنية مستعدة حتى عسكرياً لطرد القوات الموالية لـ«الانتقالي».

في ظل هذا الواقع، تصاعد التوتر العسكري بين القوات الحكومية من جهة، والقوات الإماراتية و«النخبة الشبوانية» التابعة لـ«الانتقالي» والمتواجدة في منطقة بلحاف، من جهة أخرى، وشهدت الأيام الأخيرة اشتباكات متقطعة بين الطرفين بعد أن حشدت القيادات المحلية التابعة للشرعية قواتها في بلحاف وفرضت حصاراً على المنطقة من جميع الجهات عدا الجهة البحرية، مطالبة بخروج القوات الإماراتية والقوات التي تدربها. وتمكنت قوات الحكومة من اقتحام البوابة الرئيسية في بلحاف وأسر العديد من عناصر «النخبة الشبوانية» التي كانت في معسكرات التدريب الإماراتية في بلحاف، وفق ما أكده مصدر عسكري في قيادة محور عتق لـ«العربي الجديد». وإزاء هذا الوضع، تدخّلت السعودية لخفض التوتر ووقف اقتحام قوات الشرعية للبلحاف، مقابل التزام أبوظبي بإخراج قوات «النخبة الشبوانية» التي استقدمتها عبر البحر لتدريبها، بعد أن تم طرد هذه القوات منذ سنتين. ووصلت لجنة سعودية برئاسة قائد قوة الدعم والإسناد لقوات التحالف الذي تقوده الرياض، اللواء الركن يوسف الشهراني، صباح الإثنين الماضي إلى بلحاف بطائرة عسكرية، بعد ساعات من تصاعد التوتر العسكري وملامح انفجاره. ووفق مصادر سياسية ومسؤولين في السلطة المحلية في شبوة تحدثوا لـ«العربي الجديد»، فإن اللجنة السعودية التقت محافظ شبوة محمد صالح بن عديو والقيادات العسكرية والأمنية في منتجع شوران في محيط منشأة بلحاف، التي تحتشد فيها قوات الشرعية، وتبلّغت من مسؤولي شبوة مطالبتهم بإخلاء الإمارات والمليشيات الموالية لها منشأة بلحاف فوراً وبشكل كامل، وتسليمها لقوات الشرعية. كما تم تسليم اللجنة السعودية ملفاً حول الخروقات الإماراتية لاتفاق الرياض من خلال تحشيد المليشيات المسلحة في بلحاف، ومنع إعادة تشغيل المنشأة التي تُعتبر أهم مشروع اقتصادي قد يساعد في توحيد كل الطاقات والموارد نحو مواجهة الحوثيين.

وقالت المصادر إن اللجنة السعودية التقت بالإماراتيين في منشأة بلحاف، وأبلغتهم مطالب قيادة الشرعية في شبوة، ليرد الإماراتيون بعد نقاشات معهم بطلب مهلة من شهرين إلى ثلاثة للانسحاب من بلحاف، مع طرح خيارات عدة على الطاولة، من بينها التزام أبوظبي بوقف دعم وتدريب أو تجميع قوات «الانتقالي»، وعدم استخدام منشأة بلحاف وميناقها لأي أعمال عدائية ضد السلطات الشرعية في شبوة، وطرد كل قوات «النخبة الشبوانية» المتواجدة في بلحاف من معسكرات التدريب هناك، فضلاً عن السماح بتصدير الغاز المسال عبر ميناء بلحاف، بعد تشغيل المنشأة. لكن المصادر ذكرت أن قيادة شبوة ممثلة بالمحافظ بن عديو رفضت كل ذلك، وطالبت بالرحيل الفوري للقوات الإماراتية والمليشيات الموالية لها من منطقة بلحاف والميناء، في شبوة، وإلى أن تسليم مؤسسة الدولة، فيها، التي تم تدريبها وتأهيلها خلال الفترة الماضية لتتولى حماية المنشآت النفطية في المحافظة. ووفق مصادر أخرى في شبوة، فإن قيادة السلطة المحلية وقيادة محور عتق العسكري، حسمت أمرها بضرورة إخراج القوات الموالية للإمارات من شبوة، لا سيما من منطقة بلحاف، وإعادة تصدير الغاز المسال، على أن تتكفل القوات التي دربتها قيادة محور عتق العسكري حماية المنشآت النفطية في المحافظة. وقبل بضعة أيام، شنّ بن عديو هجوماً على الإمارات، متهماً إياها باستخدام منشأة بلحاف التي تديرها شركة «توتال» الفرنسية معقلاً عسكرياً ومقراً لنشر الفوضى ودعم الانقلابات ضد الحكومة الشرعية والسلطات المحلية في شبوة، وإن الإمارات عسكرية مخصصة لمكافحة الإرهاب تقصف مؤسسات الدولة، متحدثاً عن أن أرتالاً من التعزيزات يتم الدفع بها لإسقاط عتق عاصمة شبوة. ومع ذلك، فإن بعض المراقبين ومصدراً سياسياً في «المجلس الانتقالي»، أشاروا في أحاديث لـ«العربي الجديد» إلى أن الإمارات قد لا تنسحب بشكل كامل، وطلبها مهلة للانسحاب من منشأة بلحاف قد لا يعني الخروج الكلي، بل قد تقصد الانسحاب من منشأة بلحاف الغازية والسماح لقوات محور عتق العسكري في شبوة في استلام المنشأة مع إمكانية تصدير الغاز، بينما قد تتواجد القوات الإماراتية في منطقة بلحاف لكن خارج المنشأة والميناء، بعد إنشاء مقر جديد للقوات الإماراتية في محيط منشأة بلحاف ومقر شركات «توتال» وسحب ورقة تصدير الغاز من قيادة شبوة. وفي رد فعل من «المجلس الانتقالي»، قال عضو هيئة رئاسة المجلس سالم ثابت العولقي في منشورات على حسابه في «فيسبوك»، مساء الإثنين، إن «الأوضاع في بلحاف مستقرة والتحالف رفض كل أنواع الابتزاز وحذر الإخوان من الاعتداء على أي مقر للتحالف، وانسحبت النقاط (التابعة لقوات الشرعية) من محيط بلحاف قبل قليل وأطلق سراح جنود النخبة الشبوانية الذين اختطفوا قبل أيام، وعاد الإخوان بخفي حنين»، حسب منشوره. وأضاف: «تصدير الغاز شأن يتعلق بالحكومة وبتوتال الفرنسية وبقية الشركاء الذين يرون أن وضع مارب المنتجة للغاز معقّد وأن عملية تصدير الغاز تقف أمامها تحديات أمنية كثيرة في مارب وشبوة».

توقفت المنشأة عن العمل منذ إبريل 2015 (عبروات نعمان/فرانس برس)

بدأت لجنة سعودية وساطة للتهدئة ومنع تفجر الأوضاع

السلطة المحلية حسمت أمرها بإخراج القوات الموالية للإمارات

وجاء التحرك السعودي بعد تواصل فرنسي مع الرياض ومع الحكومة الشرعية والسلطات في شبوة، ومع الإماراتيين، لمنع الانفجار العسكري وتخفيف التوتر عقب حشد السلطات في شبوة قوات عسكرية إلى محيط منشأة بلحاف الغاز، لاقتحام بلحاف وطرد القوات الإماراتية منها. ويتخوف الفرنسيون من تأثيرات أي انفجار للوضع العسكري على المشروع الاستثماري لها في بلحاف، ومقر شركة «توتال» التي تدير المشروع، ما دفع الفرنسيين للمسارعة والضغط على جميع الأطراف لوقف اقتحام بلحاف من قبل قوات الحكومة الشرعية، لتتوقف قوات الحكومة لا سيما أن «توتال» كانت قد تكفلت ببناء عشرات الأبراج السكنية في عتق عاصمة المحافظة، مساعدة منها في التنمية والتطوير التي تشهدها شبوة.

جذور الأزمة

تعود التوترات في المنطقة بين القوات الحكومية والإمارات إلى سنوات عدة، وأواخر شهر أغسطس/آب 2019، تعرّضت القوات الانفصالية الموالية لأبوظبي في محافظة شبوة للهزيمة على يد القوات الحكومية، إلا أن الإمارات وعلى الرغم من إعلانها سحب قواتها من اليمن في أكتوبر/تشرين الأول 2019، احتفظت بوجودها العسكري في مناطق محدودة وعلى رأسها ميناء بلحاف، ومنذ طرد قوات النخبة الشبوانية التابعة لـ«المجلس الانتقالي»، شهدت محافظة شبوة، نهضة اقتصادية، كما عادت الأعلام الوطنية لترفرف في شوارعها ومقراتها الحكومية، باستثناء ميناء بلحاف الذي يبعد نحو 150 كيلومتراً عن مدينة عتق عاصمة المحافظة.

وعقب سيطرة الانفصاليين على مدينة عدن قبل عامين، شكّلت محافظة شبوة عقبة رئيسية أمام طموحاتهم الرامية للتمدد على كامل تراب المحافظات الجنوبية، وتحديداً الغنية بالثروات النفطية والغازية مثل حضرموت، وفشلت المحاولات العسكرية لاستعادتها عبر هجوم بري من عدن، مع تمركز قوات الجيش الوطني وألوية الحماية الرئاسية في شقرة، وكذلك عبر انقلابات من الداخل تحت لافتة الاحتجاج السلمي. وفي ظل استحالة استعادة الانفصاليين شبوة عسكرياً أو عبر الحصول عليها رسمياً، من خلال اتفاق الرياض الذي رعته السعودية، وذلك بتعيين محافظ موالٍ لـ«المجلس الانتقالي» كما حصل في عدن، حاولت أبوظبي إعادة تجميع عناصر «النخبة الشبوانية» من جديد في معسكر العلم جنوبي مدينة عتق، ولكن تحت ضغوط شعبية ورسمية من السلطة المحلية لإخلاء المعسكر، لم يكن أمام القوات الانفصالية سوى الانتقال إلى ميناء بلحاف. في ميناء الغاز المسال، وهو أضخم مشروع صناعي ورأس مال استثماري في اليمن، لم تكن الضربات التي تعرضت لها الحكومة الشرعية مقتصرة على تعطيل مشروع حيوي يدر على خزينة الدولة نحو 700 مليون دولار سنوياً، ولكن في تحويله إلى «بؤرة للتمرد»، وفقاً لتصريحات أطلقها بن عديو، قبل فترة.

أكبر المشاريع الاقتصادية

يُعتبر بلحاف أكبر مشروع اقتصادي في تاريخ اليمن، ومن الأسباب التي ادخلت البلاد نادي الدول المصدرة للغاز الطبيعي في العالم. وقبل اندلاع الحرب، وصلت كلفة المشروع الى نحو 5,4 مليارات دولار، فيما كانت كمية الانتاج تصل الى حوالي 6,7 ملايين طن مترٍ سنويا، وكان مقررا تصدير ما بين 100 الى 105 ناقلات كل عام، وكان متوقعا رفد الإيرادات العامة للدولة بما يصل الى نحو 50 مليار دولار خلال 30 عاما.

وإزاء ذلك، باتت العلاقة بين أبوظبي وقيادة السلطة الشرعية أشد توتراً، ومقابل تدريب الإمارات مجموعات تابعة لـ«المجلس الانتقالي»، فإن قيادة شبوة المدعومة من السلطة الشرعية، التي تصر على رحيل الإمارات واتخذت قراراً بتشغيل المنشأة وتصدير الغاز، تمكّنت من تشكيل قوة ودربتها وأهّلتها لحماية المنشآت النفطية في شبوة. كما ارتفعت وتيرة التحركات السياسية لإعادة تشغيل المنشأة. وأكدت وزارة التخطيط اليمنية أن قرار استئناف تصدير الغاز يتطلب إرادة سياسية فقط في ظل الجاهزية الفنية، كما شددت على ضرورة وجود ترتيبات لتأمين الحماية الأمنية للبنية التحتية للغاز، وكذلك توفير حماية أمنية للسفن التي ستقوم بنقل شحنات تصدير الغاز. بالتوازي، عقد مسؤولون في الحكومة اليمنية وقيادة الشرعية لقاءات عدة مع مسؤولين فرنسيين، وبعثتهم الدبلوماسية في اليمن، فضلاً عن مسؤولي «توتال»، شددوا خلالها على ضرورة إعادة تشغيل منشأة بلحاف لتصدير الغاز عبر ميناء بلحاف المخصص من قبل من الشركة وحكومة اليمن لتصدير الغاز المسال للسوق العالمية، وفق مصدر في وزارة الخارجية اليمنية تحدث لـ«العربي الجديد». وأضاف أن العديد من المسؤولين الفرنسيين ومسؤولي «توتال» أبدوا رغبتهم في تشغيل المنشأة وتصدير الغاز، لأن التعطيل يتسبب للشركة بخسائر كبيرة. ووفق المصدر، فإن محافظ شبوة ومسؤولين يمنيين آخرين خاطبوا المسؤولين الفرنسيين أكثر من مرة للضغط على أبوظبي للسماح لهم بذلك، ووقف عسكرة ميناء ومنشأة بلحاف.

رئاسة المجلس سالم ثابت العولقي في منشورات على حسابه في «فيسبوك»، مساء الإثنين، إن «الأوضاع في بلحاف مستقرة والتحالف رفض كل أنواع الابتزاز وحذر الإخوان من الاعتداء على أي مقر للتحالف، وانسحبت النقاط (التابعة لقوات الشرعية) من محيط بلحاف قبل قليل وأطلق سراح جنود النخبة الشبوانية الذين اختطفوا قبل أيام، وعاد الإخوان بخفي حنين»، حسب منشوره. وأضاف: «تصدير الغاز شأن يتعلق بالحكومة وبتوتال الفرنسية وبقية الشركاء الذين يرون أن وضع مارب المنتجة للغاز معقّد وأن عملية تصدير الغاز تقف أمامها تحديات أمنية كثيرة في مارب وشبوة».

وجاء التحرك السعودي بعد تواصل فرنسي مع الرياض ومع الحكومة الشرعية والسلطات في شبوة، ومع الإماراتيين، لمنع الانفجار العسكري وتخفيف التوتر عقب حشد السلطات في شبوة قوات عسكرية إلى محيط منشأة بلحاف الغاز، لاقتحام بلحاف وطرد القوات الإماراتية منها. ويتخوف الفرنسيون من تأثيرات أي انفجار للوضع العسكري على المشروع الاستثماري لها في بلحاف، ومقر شركة «توتال» التي تدير المشروع، ما دفع الفرنسيين للمسارعة والضغط على جميع الأطراف لوقف اقتحام بلحاف من قبل قوات الحكومة الشرعية، لتتوقف قوات الحكومة لا سيما أن «توتال» كانت قد تكفلت ببناء عشرات الأبراج السكنية في عتق عاصمة المحافظة، مساعدة منها في التنمية والتطوير التي تشهدها شبوة.

جذور الأزمة

تعود التوترات في المنطقة بين القوات الحكومية والإمارات إلى سنوات عدة، وأواخر شهر أغسطس/آب 2019، تعرّضت القوات الانفصالية الموالية لأبوظبي في محافظة شبوة للهزيمة على يد القوات الحكومية، إلا أن الإمارات وعلى الرغم من إعلانها سحب قواتها من اليمن في أكتوبر/تشرين الأول 2019، احتفظت بوجودها العسكري في مناطق محدودة وعلى رأسها ميناء بلحاف، ومنذ طرد قوات النخبة الشبوانية التابعة لـ«المجلس الانتقالي»، شهدت محافظة شبوة، نهضة اقتصادية، كما عادت الأعلام الوطنية لترفرف في شوارعها ومقراتها الحكومية، باستثناء ميناء بلحاف الذي يبعد نحو 150 كيلومتراً عن مدينة عتق عاصمة المحافظة.

وعقب سيطرة الانفصاليين على مدينة عدن قبل عامين، شكّلت محافظة شبوة عقبة رئيسية أمام طموحاتهم الرامية للتمدد على كامل تراب المحافظات الجنوبية، وتحديداً الغنية بالثروات النفطية والغازية مثل حضرموت، وفشلت المحاولات العسكرية لاستعادتها عبر هجوم بري من عدن، مع تمركز قوات الجيش الوطني وألوية الحماية الرئاسية في شقرة، وكذلك عبر انقلابات من الداخل تحت لافتة الاحتجاج السلمي. وفي ظل استحالة استعادة الانفصاليين شبوة عسكرياً أو عبر الحصول عليها رسمياً، من خلال اتفاق الرياض الذي رعته السعودية، وذلك بتعيين محافظ موالٍ لـ«المجلس الانتقالي» كما حصل في عدن، حاولت أبوظبي إعادة تجميع عناصر «النخبة الشبوانية» من جديد في معسكر العلم جنوبي مدينة عتق، ولكن تحت ضغوط شعبية ورسمية من السلطة المحلية لإخلاء المعسكر، لم يكن أمام القوات الانفصالية سوى الانتقال إلى ميناء بلحاف. في ميناء الغاز المسال، وهو أضخم مشروع صناعي ورأس مال استثماري في اليمن، لم تكن الضربات التي تعرضت لها الحكومة الشرعية مقتصرة على تعطيل مشروع حيوي يدر على خزينة الدولة نحو 700 مليون دولار سنوياً، ولكن في تحويله إلى «بؤرة للتمرد»، وفقاً لتصريحات أطلقها بن عديو، قبل فترة.

وإزاء ذلك، باتت العلاقة بين أبوظبي وقيادة السلطة الشرعية أشد توتراً، ومقابل تدريب الإمارات مجموعات تابعة لـ«المجلس الانتقالي»، فإن قيادة شبوة المدعومة من السلطة الشرعية، التي تصر على رحيل الإمارات واتخذت قراراً بتشغيل المنشأة وتصدير الغاز، تمكّنت من تشكيل قوة ودربتها وأهّلتها لحماية المنشآت النفطية في شبوة. كما ارتفعت وتيرة التحركات السياسية لإعادة تشغيل المنشأة. وأكدت وزارة التخطيط اليمنية أن قرار استئناف تصدير الغاز يتطلب إرادة سياسية فقط في ظل الجاهزية الفنية، كما شددت على ضرورة وجود ترتيبات لتأمين الحماية الأمنية للبنية التحتية للغاز، وكذلك توفير حماية أمنية للسفن التي ستقوم بنقل شحنات تصدير الغاز. بالتوازي، عقد مسؤولون في الحكومة اليمنية وقيادة الشرعية لقاءات عدة مع مسؤولين فرنسيين، وبعثتهم الدبلوماسية في اليمن، فضلاً عن مسؤولي «توتال»، شددوا خلالها على ضرورة إعادة تشغيل منشأة بلحاف لتصدير الغاز عبر ميناء بلحاف المخصص من قبل من الشركة وحكومة اليمن لتصدير الغاز المسال للسوق العالمية، وفق مصدر في وزارة الخارجية اليمنية تحدث لـ«العربي الجديد». وأضاف أن العديد من المسؤولين الفرنسيين ومسؤولي «توتال» أبدوا رغبتهم في تشغيل المنشأة وتصدير الغاز، لأن التعطيل يتسبب للشركة بخسائر كبيرة. ووفق المصدر، فإن محافظ شبوة ومسؤولين يمنيين آخرين خاطبوا المسؤولين الفرنسيين أكثر من مرة للضغط على أبوظبي للسماح لهم بذلك، ووقف عسكرة ميناء ومنشأة بلحاف.

لقاء عباس - غانتس يثير الجدل في تل أبيب

يتواصل الجدل في تل أبيب حول لقاء بني غانتس ومحمود عباس، والذي تبعه تسعير في عمليات الهدم التي ينفذها الاحتلال بالضفة

رام الله ـ **العربي الجديد**
القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

تسارعت خلال اليومين الماضيين، إجراءات الهدم الإسرائيلية في الضفة الغربية ومدينة القدس المحتلة، لصالح توسيع الاستيطان، فيما استمر الجدل في تل أبيب، حول اللقاء الذي جرى يوم الأحد الماضي، بين وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس، ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، في مدينة رام الله، خصوصاً في ما يتعلق بـ«التسهيلات الاقتصادية» التي تعهد بها غانتس للسلطة، وأثار لقاء غانتس وعباس، انتقادات في الحكومة الإسرائيلية، حيث اعتبر بعض خصوم غانتس أنه يحاول دفع مصالحه السياسية مستغلاً منصبه، فيما نقلت وسائل الإعلام الإسرائيلية عن مقربين من رئيس حكومة الاحتلال، نفتالي بينت، أنه لن تكون هناك مفاوضات أو عملية سياسية مع الفلسطينيين. وأعتبر بينت أن البيان الذي أصدره غانتس بعد اللقاء، والذي تضمن إشارة إلى أن لقاءه عباس، تناول قضايا سياسية ومدنية واقتصادية وأمنية، هو تجاوز لما كان يفترض أن يتمحور حوله اللقاء، وهو الشأن الاقتصادي والتنسيق الأمني. وذكرت القناة الإسرائيلية 13، أنه على الرغم من موافقة بينت على اللقاء، إلا أن الأخير قرر أمس منع غانتس من إلقاء خطاب هذا الأسبوع في الكنيست حول إيران. من جهتها، نقلت القناة 12 عن مصدر وصفته بأنه مركزي في الحكومة الإسرائيلية، قوله إن غانتس حرّف التفاهمات المسبقة مع رئيس الحكومة بشأن اللقاء مع عباس، وكان رئيس حزب «أمل جديد» جدعون ساعر، أعلن أول من أمس رفضه للقاء، وأنه لم يكن ليلتقي بعباس. وقالت الإذاعة الإسرائيلية إن نواباً من حزب «يمينا» الذي يقوده بينت، يطالبون الأخير بتقديم إيضاحات عن اللقاء، ولا سيما إعلان غانتس موافقته على منح السلطة الفلسطينية قرضاً مالياً بقيمة 500 مليون شيقل (نحو 150 مليون دولار).

وفي إطار اعتداءاتها اليومية على ممتلكات ومساكن الفلسطينيين، والتي تهدف إلى تكريس توسعة الاستيطان، أقدمت قوات الاحتلال، أمس الثلاثاء، على هدم منشآت عدة في الضفة والقدس، كما أخطرت بهدم أخرى، نفذاة أيضاً حملة اعتقالات طاولت عدداً من الفلسطينيين، وأفادت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية، بهدم قوات الاحتلال 3 خيم للماشية في خربة أبزيق في الأغوار الفلسطينية، شمال شرقي طوباس، في الضفة الغربية، تعود للمواطنين محمد وعادل الحروب، معلنة الخربة «منطقة عسكرية مغلقة»، كما هدمت جرافات ما يسمى بـ«سلطة الطبيعة» الإسرائيلية أمس، جداراً إسمنتياً بحيط بأرض وادي الرباية في بلدة سلوان، جنوبي المسجد الأقصى، خلال اقتحامها الموقع ومحاولة القيام بعمليات حفر هناك. وتصدى أصحاب الأراضي في سلوان لطواقم «سلطة الطبيعة»، مانعين إياهم من إكمال الهدم، خصوصاً أنهم قدموا الأوراق للمحاكم التي جمّدت العمل في الأراضي. وأوضح مركز معلومات وادي حلوة - القدس، أن 70 دونماً من أراضي حيّ وادي الرباية مهددة بالمصادرة لصالح المشاريع الاستيطانية في المنطقة. وكانت سلطات الاحتلال بدأت، أول من أمس، بناء طابق ثان في معسكر لجيشها، أقيم منذ عقود على أرض محطة بلدية الخليل للحافلات في شارع الشهداء، وسط مدينة الخليل، جنوبي الضفة. كما أخطرت بوقف العمل في بناء مسجد ومنازل وجدران استنادية عدة في بلدة نحالين، غرب بيت لحم، بحجة عدم الترخيص.

وواصل المستوطنون أمس، اقتحاماتهم لباحات المسجد الأقصى، بحراسة مشددة من شرطة الاحتلال، ونفذوا جولات استفزازية فيها، مؤدين طقوساً تلمودية في الجزء الشرقي من المسجد الأقصى. كما اقتحم مستوطنون منطقة رأس التين بالقرب من مدرسة التحدي والصمود في أراضي قرية كفر مالك، شرقي رام الله، بهدف ممارسة الضغط على حكومة الاحتلال لهدم تجمع فلسطيني هناك وتهجير أصحابه. وبحسب «هيئة مقاومة الجدار»، فقد شرعت قوات الاحتلال أول من أمس، بتوسعة مستوطنة «شفوت راحيل» المقامة على أراضي رام الله ونابلس، تمهيداً لربط تكتلات استيطانية هناك ببعضها وعزل قرى فلسطينية ومنع الوصول للأراضي الفلسطينية التي يحاول الاحتلال الاستيلاء عليها.

أعاد الاحتلال اعتقال أسير مقدسي لحظة الإفراج عنه

إلى ذلك، أعادت سلطات الاحتلال أمس، اعتقال الأسير المقدسي محمد جميل الجولاني من مخيم شعفاط، شمال شرقي القدس، لحظة الإفراج عنه من أمام بوابة معتقل النقب الصحراوي، بعد قضاء محكوميته البالغة 13 عاماً. كما اعتقلت شابين من بلدتي عنانا وأبو ديس، شرقي القدس، وهما الرجوب، زوجة الأسير سليم يوسف الرجوب، من بلدة دورا جنوب الخليل، بالإضافة إلى الشابين طارق ومحمد جوابرة، والشقيقين إيهاب ومحمد جمال سلامة الجندي، ومحمد طارق رياض جوابرة. واعتقلت قوات الاحتلال شاباً من بلدة طمون جنوبي طوباس، واربعة شبان من رام الله، بينهم الفتى احمد نوفل (17 عاماً).

تظاهرة في رام الله أمس، دعما للأسرى في سجون الاحتلال (الأناضول)

ليبيا تعود إلى مربع المؤتمرات: عجز محلي

عاد الملف الليبي مجدداً لدائرة المؤتمرات الدولية والإقليمية، وهو ما رأى فيه البعض ترجمة لعجز الأطراف المحلية عن فرض السلطة

طرابلس ـ **العربي الجديد**

تتوالى المؤتمرات الدولية والإقليمية المخصصة لبحث الأزمة الليبية لكن هذه المرة بمشاركة واسعة من ليبيا، لا سيما في ظل رغبتها بتنظيم مؤتمر خاص لمناقشة «مبادرة استقرار ليبيا»، التي طرحتها حكومة الوحدة الوطنية في وقت سابق، ليبقى السؤال حول مدى قدرة تلك المؤتمرات على المساهمة في إنقاذ العملية السياسية في البلاد. وفيما أثنى رئيس المجلس الرئاسي، محمد المنفي، على الدور الجزائري في دعم استقرار وأمن ليبيا، تعليقاً على المؤتمر الوزاري لدول جوار ليبيا، الذي استضافته الجزائر على مدى اليومين الماضيين، أعرب عن أمله في دعم دول الجوار لمبادرة ليبية لاستضافة مؤتمر دولي لتفعيل «مبادرة استقرار ليبيا» وفق المقررات الدولية والأممية، وذلك بحسب ما ذكر المكتب الإعلامي للمجلس الرئاسي في بيان أمس الثلاثاء. وفي وقت أشار فيه المنفي إلى أن المؤتمر الوزاري الذي انعقد في الجزائر، جاء تتويجاً للقاء بينه وبين الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، نهاية شهر يوليو/تموز الماضي، أعرب عن أمله في أن يدعم المؤتمر جهود بلاده في استضافة مؤتمر دولي وأن يكون بمثابة تحضير له.

وكانت وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش، أعلنت قبل أسبوع، أنها ناقشت مع المبعوث الأممي إلى ليبيا يان كوبيتش، التحضيرات لعقد مؤتمر دولي حول ليبيا «قريباً» من دون أن تحدد موعده، مشيرةً إلى أن المؤتمر المرتقب ستنظمه وتترأسه ليبيا بمشاركة أممية و«عدد من الدول الفاعلة في الملف الليبي». وأوضحت المنقوش أن المؤتمر المرتقب سيبحث «مبادرة استقرار ليبيا» التي أطلقتها حكومة الوحدة الوطنية في مؤتمر برلين الثاني (في 23 يونيو/حزيران الماضي)، بالإضافة لوضع آليات عملية لتنفيذ بنود مؤتمري برلين الأول (19 يناير/كانون الثاني 2020) والثاني. وجددت المنقوش الحديث عن هذه المبادرة في كلمتها في مؤتمر دول جوار ليبيا في الجزائر، أول من أمس الإثنين.

وكان رئيس الحكومة الليبية عبد الحميد الدبيبة، أعلن خلال مشاركته في مؤتمر برلين الثاني، عن «مبادرة استقرار ليبيا» وتركيزها على أربعة ملفات هي؛ الأمن وينتضمن وضع خطة لتأمين الانتخابات المقبلة وتوحيد المؤسستين الأمنية والعسكرية، وأيضاً التعامل مع المرتزقة والقوات الأجنبية، أما الملف الثاني، فقال الدبيبة إنه يركز على أهمية التوافق على إطار قانوني ودستوري للانتخابات الوطنية المقررة في ديسمبر/كانون الأول المقبل. وبينما أكد على عدم تدخل حكومته في هذا الملف، حث الأطراف الليبية على ضرورة تجاوز خلافاتها وضرورة مضيها في وضع القاعدة الدستورية التي ستجري بمقتضاها الانتخابات.

وبالنسبة للملف الثالث، فهو يركز على المصالحة الوطنية، بحسب الدبيبة، الذي أشار إلى أنه من مهمات المجلس الرئاسي، مشدداً على أهمية أن يفضي ذلك إلى عودة النازحين والمهجرين وتمور الماضي، أعرب عن أمله في أن يدعم المؤتمر جهود بلاده في استضافة مؤتمر دولي وأن يكون بمثابة تحضير له.

وكانت وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش، أعلنت قبل أسبوع، أنها ناقشت مع المبعوث الأممي إلى ليبيا يان كوبيتش، التحضيرات لعقد مؤتمر دولي حول ليبيا «قريباً» من دون أن تحدد موعده، مشيرةً إلى أن المؤتمر المرتقب ستنظمه وتترأسه ليبيا بمشاركة أممية و«عدد من الدول الفاعلة في الملف الليبي». وأوضحت المنقوش أن المؤتمر المرتقب سيبحث «مبادرة استقرار ليبيا» التي أطلقتها حكومة الوحدة الوطنية في مؤتمر برلين الثاني (في 23 يونيو/حزيران الماضي)، بالإضافة لوضع آليات عملية لتنفيذ بنود مؤتمري برلين الأول (19 يناير/كانون الثاني 2020) والثاني. وجددت المنقوش الحديث عن هذه المبادرة في كلمتها في مؤتمر دول جوار ليبيا في الجزائر، أول من أمس الإثنين.

وكان رئيس الحكومة الليبية عبد الحميد الدبيبة، أعلن خلال مشاركته في مؤتمر برلين الثاني، عن «مبادرة استقرار ليبيا» وتركيزها على أربعة ملفات هي؛ الأمن وينتضمن وضع خطة لتأمين الانتخابات المقبلة وتوحيد المؤسستين الأمنية والعسكرية، وأيضاً التعامل مع المرتزقة والقوات الأجنبية، أما الملف الثاني، فقال الدبيبة إنه يركز على أهمية التوافق على إطار قانوني ودستوري للانتخابات الوطنية المقررة في ديسمبر/كانون الأول المقبل. وبينما أكد على عدم تدخل حكومته في هذا الملف، حث الأطراف الليبية على ضرورة تجاوز خلافاتها وضرورة مضيها في وضع القاعدة الدستورية التي ستجري بمقتضاها الانتخابات.

وبالنسبة للملف الثالث، فهو يركز على المصالحة الوطنية، بحسب الدبيبة، الذي أشار إلى أنه من مهمات المجلس الرئاسي، مشدداً على أهمية أن يفضي ذلك إلى عودة النازحين والمهجرين وتمور الماضي، أعرب عن أمله في أن يدعم المؤتمر جهود بلاده في استضافة مؤتمر دولي وأن يكون بمثابة تحضير له.

وكانت وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش، أعلنت قبل أسبوع، أنها ناقشت مع المبعوث الأممي إلى ليبيا يان كوبيتش، التحضيرات لعقد مؤتمر دولي حول ليبيا «قريباً» من دون أن تحدد موعده، مشيرةً إلى أن المؤتمر المرتقب ستنظمه وتترأسه ليبيا بمشاركة أممية و«عدد من الدول الفاعلة في الملف الليبي». وأوضحت المنقوش أن المؤتمر المرتقب سيبحث «مبادرة استقرار ليبيا» التي أطلقتها حكومة الوحدة الوطنية في مؤتمر برلين الثاني (في 23 يونيو/حزيران الماضي)، بالإضافة لوضع آليات عملية لتنفيذ بنود مؤتمري برلين الأول (19 يناير/كانون الثاني 2020) والثاني. وجددت المنقوش الحديث عن هذه المبادرة في كلمتها في مؤتمر دول جوار ليبيا في الجزائر، أول من أمس الإثنين.

وكان رئيس الحكومة الليبية عبد الحميد الدبيبة، أعلن خلال مشاركته في مؤتمر برلين الثاني، عن «مبادرة استقرار ليبيا» وتركيزها على أربعة ملفات هي؛ الأمن وينتضمن وضع خطة لتأمين الانتخابات المقبلة وتوحيد المؤسستين الأمنية والعسكرية، وأيضاً التعامل مع المرتزقة والقوات الأجنبية، أما الملف الثاني، فقال الدبيبة إنه يركز على أهمية التوافق على إطار قانوني ودستوري للانتخابات الوطنية المقررة في ديسمبر/كانون الأول المقبل. وبينما أكد على عدم تدخل حكومته في هذا الملف، حث الأطراف الليبية على ضرورة تجاوز خلافاتها وضرورة مضيها في وضع القاعدة الدستورية التي ستجري بمقتضاها الانتخابات.

وبالنسبة للملف الثالث، فهو يركز على المصالحة الوطنية، بحسب الدبيبة، الذي أشار إلى أنه من مهمات المجل

الحدث

على وقع تصعيد عسكري واسع للنظام السوري في أحياء درعا البلد، تجددت المفاوضات أمس بين اللجنة الأمنية التابعة للنظام السوري واللجنة المركزية لدرعا، برعاية روسية. وعلى الرغم من الاستماتة العسكرية للنظام لتحقيق تقدم إلا أن أهالي المنطقة يواصلون التصدي لقواته

يسعى النظام لتهجير أهالي درعا (الأناضول)

تفاوض تحت النار على درعا

النظام السوري يشن حرب تدمير

أمين العاصي

لم يتوقف قصف قوات النظام السوري وميليشيات تساندها على أحياء درعا البلد، جنوبي سورية، أمس الثلاثاء، من دون أن يمنع ذلك من بدء جولة جديدة من المفاوضات انطلقت في درعا المحطة بين اللجنة الأمنية التابعة للنظام السوري واللجنة المركزية لدرعا، برعاية روسية وحضور من قياديين في اللواء الأول بالفيلق الخامس ووجهاء من درعا. وجاءت جولة المفاوضات الجديدة استكمالاً للجولات السابقة التي لم تصل إلى خواتيم مرضية، في ظلّ تصعيد عسكري من النظام استخدم خلاله صواريخ أرض أرض شديدة الانفجار من نوع «فيل» ونوع «جولان».

وفي ملف المفاوضات، ذكر الناشط الصحافي أبو محمد الحوراني في حديث لـ«العربي الجديد»، أن النظام طلب عقب محاولة قواته الفاشلة التقدم في أحياء درعا البلد أمس، عقد اجتماع مع لجنة التفاوض المركزية في درعا. وفي سياق متصل، ذكرت وكالة «سبوتنيك» الروسية أنه على أساس نتائج هذا الاجتماع «سيتحدد الخيار الحاسم لملف درعا البلد إما بالعودة لتنفيذ بنود الاتفاق، أو بالحل العسكري». من جهتها، ذكرت صحيفة الوطن الموالية للنظام أن «هناك وجهاء من المحافظة طلبوا لقاء مع اللجنة الأمنية والعسكرية من أجل الوساطة وفرض التسوية وتم اللقاء، وكانوا موضع ترحيب اللجنة الأمنية، لكن سرعان ما تبين أن طلباتهم غير مقبولة».

وأوضحت المصادر أن الوجهاء طالبوا بهدنة مدتها ما بين 48 و72 ساعة، إلا أن اللجنة الأمنية رفضت منح هذه المهلة، إذ سبق أن منحت عشرات المهل سابقاً من دون جدوى، مضيفة أنه «تم منحهم مهلة بضع ساعات لدخول درعا البلد والتوسط إلا أنهم رفضوا الأمر». ونقلت الصحيفة عن مصادر قولها إن «المهلة الطويلة بكل تأكيد ليس هدفها الوساطة، بل بناء مزيد من التحصينات وتنظيم صفوف تنظيم داعش داخل منطقة درعا البلد، خصوصاً بعد الضربات الموجعة التي وجهها الجيش العربي السوري لهم في الساعات الأخيرة، وهذا أمر مرفوض».

ميدانياً، أفاد المتحدث باسم «تجمّع أحرار حوران» أبو محمود الحوراني في حديث مع «العربي الجديد»، أن الفرقة الرابعة التي يقودها ماهر الأسد وميليشيات تتبعها، قصفت منطقة درعا البلد بصواريخ أرض أرض من نوع «فيل» وقذائف الهاون، بالتزامن مع تحليق طيران استطلاع فوق المنطقة المحاصرة منذ أكثر من 70 يوماً. وذكر أن قوات النظام المتمركزة في الفوج 175 بمدينة إزرع، قصفت براجمات الصواريخ، الأحياء المحاصرة في مدينة درعا.

من جانبها، بثّت وكالة «نبأ» المحلية للأنباء مشاهد مصورة تظهر حجم الدمار في أحياء درعا البلد، خصوصاً في المساجد، جرّاء القصف بصواريخ «فيل» شديدة الانفجار، والتي تفوق البراميل المتفجرة بالقدرة التدميرية العالية. وكانت قوات النظام قد بدأت حملتها المكثفة ضد أحياء درعا البلد، مساء الأحد الماضي، بعد إعلان اللجنة المركزية الممثلة لأهالي الأحياء المحاصرة في درعا البلد انهيار المفاوضات «بسبب تعنّت النظام وعدم تجاوبه مع الطروحات الروسية واستمراره في محاولة فرض شروطه القاسية، وعدم احترامه لوقف إطلاق النار، وتقدم مليشيات الفرقة الرابعة ومحاولتها اقتحام مدينة درعا من أكثر من محور».

ولم تنقطع تهديدات النظام لسكان أحياء درعا البلد، البالغ عددهم نحو 11 ألف مدني والمدافعين عنهم، وآخرها تهديد قائد فرع حزب البعث الحاكم بدرعا، حسين الرفاعي، في حديث مع وسائل إعلام موالية أن «العملية العسكرية في مدينة درعا لن تستمر لأكثر من يومين». وأشار إلى أن العمليات العسكرية التي بدأها النظام، الأحد الماضي، في مدينة درعا ستشمل باقي أنحاء المحافظة. وزعم أن «عناصر من تنظيم داعش دخلوا إلى درعا البلد من بلدات ريف درعا الغربي»، متناسياً أن قوات النظام والمليشيات الإيرانية تحاصر أحياء درعا البلد من جميع الاتجاهات منذ أكثر من شهرين.

ولم تستطع قوات النظام والمليشيات الإيرانية تحقيق تقدم على الأرض رغم القصف المدفعي والصاروخي على أحياء درعا البلد المستمر منذ مساء الأحد، بل تكبّدت خسائر في صفوف مسلحيها. ومن الواضح أن المدافعين عن درعا البلد كانوا يدركون أن النظام غير جاد في التوصل لحل سياسي، وأنه كان يشتري الوقت لا أكثر ليستكمل حشد قواته لشنّ عملية عسكرية. وتعليقاً عما يجري في أحياء درعا البلد، أشار المنشق عن قوات النظام السوري اللواء محمد الحاج علي (وهو من أبناء محافظة درعا)، إلى أن «ما يجري هو عقوبة من قبل النظام لأهالي محافظة درعا وأحياء درعا البلد تحديداً، بسبب رفضهم المشاركة والاعتراف بالانتخابات الرئاسية التي قام بها النظام في مايو/ أيار الماضي».

وأضاف الحاج علي في حديث مع «العربي الجديد» أن الحصار المضروب منذ أكثر من شهرين «كان بتواطؤ واضح من الروس والإيرانيين»، معتبراً أن اللجنة المركزية في محافظة درعا المفاوضة باسم الأهالي «متماهية مع النظام، ووقعت اتفاقاً اعتبره الثوار مذلاً لذلك أفشلوه». ومضى بالقول: هذا القصف الوحشي من قبل قوات النظام على أحياء درعا البلد يهدف إلى إخضاعها من خلال العودة إلى الاتفاق الذي رفضه الثوار». وأعرب عن اعتقاده بأن قوات النظام «عاجزة عن دخول الأحياء إلا إذا دمّرتها بشكل كامل»، وأشار إلى أن المقاتلين صامدين «ومعنوياتهم عالية بينما ليس لدى قوات النظام أي إرادة للقتال. إنها تستهدف مدنيين من نساء وأطفال. درعا البلد عصية عليها».

واستغرب الحاج علي الموقف «المتخاذل» من «اللواء الثامن» التابع للروس والمتمركز في ريف درعا الشرقي ويضم مقاتلين من درعا، مشدّداً على أن «واجب هذا اللواء القتال إلى جانب الثوار في أحياء درعا البلد وتجاوز كل الاتفاقات مع الروس، لأن هذه المعركة اليوم معركة مصير». ودعا إلى قيام المقاتلين المعارضين بأعمال قتالية ضد قوات النظام في ريفي درعا الغربي والشرقي لتخفيف الضغط عن درعا البلد.

بدوره، أوضح الناشط الإعلامي أحمد المسالمة في حديث مع «العربي الجديد» أن المقاتلين المعارضين «يملكون أسلحة خفيفة وفردية وبعض قاذفات آر بي جي، ورشاشات خفيفة ومتوسطة»، مضيفاً أنه لا يوجد لديهم أي سيارات دفع رباعي أو آليات عسكرية.

الوجهاء طالبوا بهدنة مدتها ما بين 48 و72 ساعة

المدافعون عن أحياء درعا يملكون أسلحة خفيفة وفردية

إضاءة

تعكس قلّة صور المرشحين للانتخابات العراقية، في شوارع المدن، المناخ العام في البلاد، والذي يسوده الإحباط من السياسيين، ما جعل هؤلاء يروجون لأنفسهم في العالم الافتراضي

الحملات الانتخابية في العراق

الترويج ينتقل من الشوارع إلى المنصات البديلة

بغداد ـ زيد سالم

على عكس ما جرت عليه العادة خلال المواسم الانتخابية السابقة في العراق، تفتقد شوارع وساحات العاصمة بغداد، وكذلك المدن الرئيسة في البلاد، بما فيها في الجنوب وفي إقليم كردستان، إلى المظاهر الانتخابية الواسعة، على بعد أسابيع قليلة من الانتخابات التشريعية المقررة في 10 أكتوبر/تشرين الأول المقبل. فعلى الرغم من انطلاق الحملة الدعائية للانتخابات في يوليو/تموز الماضي، لا تزال معظم المناطق في العراق، وخصوصاً الشعبية منها، خالية بنسبة كبيرة من صور المرشحين أو قادة الأحزاب، باستثناء تلك التي يتم رفعها على مباني ومقرات القوى المشاركة في الاستحقاق الانتخابي المرتقب. ويعزو مراقبون ذلك إلى أسباب عدة، من بينها ما يجري من حملات تمزيق وتخريب تتعرض لها الصور والشعارات الانتخابية المعلقة، من قبل المواطنين، إضافة إلى انتقال غالبية الحملات الدعائية إلى الترويج عبر المواقع الإلكترونية والمحطات التلفزيونية المحلية. وفي هذا الإطار، يستثمر موقع «فيسبوك» للتواصل الاجتماعي، بغالبية تلك الحملات، عبر إعلانات ممولة تنشر فيه، تبدو بالنسبة إلى واضعيها طريقاً أضمن للوصول إلى العراقيين، بالإضافة إلى إقامة المرشحين الولائم والمؤتمرات في القاعات المغلقة.

وكانت الانتخابات التشريعية العراقية التي جرت في عامي 2014 و2018، قد شهدت أزمات ومشاكل عدة بين القوى المتنافسة، وصلت إلى حدّ تبادل إطلاق النار، وتدخل قوات الأمن بين أنصار المرشحين خلال التزاحم على تعليق الصور والبافطات الانتخابية في الساحات والشوارع، التي لم تشهد هذا العام هذه الظاهرة، إلى حدّ الآن. وتخلو ساحات التحرير والخلاني والرصافي والفردوس والنسور وعنتر، وغيرها من ساحات العاصمة بغداد المزدحمة، في هذا الموسم الانتخابي، بشكل شبه تام، من صور المرشحين للانتخابات، فيما علّق القليل منها في محافظات جنوب ووسط البلاد. ويأتي ذلك خصوصاً أن جماعات من المتظاهرين كانت قد توعدت أخيراً، باستهداف صور مرشحي أحزاب وفصائل مسلحة، متهمة بالوقوف وراء حملات قمع الاحتجاجات واستهداف الناشطين.

ويقول مدير مطبعة عدن في بغداد، أحمد حسين، إنهم كانوا يأملون بموسم انتخابي يعوضهم عن عامي الإغلاق خلال انتشار فيروس كورونا، والتي تراجع خلالها عمل المطابع، واضطر الكثير منها للإغلاق. ويضيف حسين، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن نحو 40 مطبعة في بغداد استعدت ووظّفت عاملين ووفرت الورق الصيني والإيراني بمختلف أحجامه، للموسم الانتخابي، متوقعة حصولها على عقود بعشرات الملايين من الدنانير، لكن «لا شيء يذكر حتى الآن».

ويشرح مدير مطبعة عدن أن «موقع فيسبوك بات منصة بديلة لترويج شعارات وصور سياسيي العراق، بالإضافة إلى القنوات التلفزيونية الفضائية»، موضحاً أن «القنوات الفضائية مثلاً، تأخذ على دقيقة إعلان واحدة خلال وقت الذروة، ما لا يقل عن خمسة آلاف دولار». ويقّر بأن «التوجه للترويج الانتخابي للمرشحين بات هناك، وليس عندنا في المطابع أو في معامل البوسترات (اللافتات والصور)». ويقول إنه «حتى الحزب الشيوعي الذي كنّا نعول أن يطبع صور مرشحيه ولافتاته، انسحب من الانتخابات، أما القوى المدنية فهي أساساً ضعيفة مادياً ولا تمتلك مقدرات مالية كبيرة، كتلك التي تمتلكها الأحزاب الرئيسية».

في السياق، يرى عضو تحالف «الفتح»، رزاق الحيدري، أن «الغضب العارم لدى الشباب العراقي، سواء من المتظاهرين أو الخريجين أو العاطلين من العمل، والنقمة الشعبية الكبيرة ضد الأحزاب والكيانات السياسية، سواءً التي حكمت البلاد خلال السنوات الماضية، أو تلك التي تنوي اقتحام العمل السياسي، إضافة إلى استمرار نهج الحكومة الحالية في عدم توفير الحقوق للعراقيين، جميعها أسباب يعلمها المرشحون للانتخابات، وبالتالي فهم غير مستعدين بكل صراحة للخسارة المالية التي قد تتسبب بها حملات تمزيق صورهم». ويعتبر الحيدري في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الحملات الدعائية التي يقوم بها المرشحون حالياً، يمكن وصفها بالسرية، إذ يسعى معظمهم للحصول على ضمانات شفهية من الداعمين المحليين لهم، ما يبدو أفضل من الحملات التقليدية».

من جهته، يبيّن المرشح للانتخابات عن دائرة بغداد، وائل الحازم، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «هناك سببين وراء عدم نشر صور المرشحين للانتخابات، في العاصمة أو في بقية المحافظات، الأول مرتبط بالحرارة المرتفعة خلال الصيف التي قد تتلف المنشورات في الشوارع، وثانياً البيئة الانتخابية غير المستقرة، بسبب الجهات التي أعلنت مقاطعتها للانتخابات، كما أن هناك سخطاً كبيراً من قبل العراقيين حيال هذا الاستحقاق بسبب السلوك السياسي للأحزاب».

يستأثر موقع «فيسبوك» بمعظم الحملات الانتخابية

يواجه السياسيون العراقيون نقمة شعبية كبيرة

شرق غرب

وزير الدفاع العراقي يدعو البشمركة لطرد «الكردستاني»

دعا وزير الدفاع العراقي، جمعة عناد، أمس الثلاثاء، قوات البشمركة التابعة لحكومة إقليم كردستان شمالي البلاد، إلى إخراج عناصر حزب «العمال الكردستاني» من الإقليم. وأشار خلال حديث في «ملتقى الرافدين» للحوار المتعدد في بغداد، إلى أن حزب العمال الكردستاني «استغل الجغرافيا ليدخل إلى البلاد».
(العربي الجديد)

مقبرة جماعية في أوكرانيا لضحايا ستالين

عُثر على رفات نحو عشرين ألف شخص في مدينة أوديسا، جنوبي أوكرانيا، حيث تتواصل أعمال حفر في موقع يعتقد أنه مقبرة جماعية لضحايا في عهد الزعيم السوفييتي جوزيف ستالين، حسبما أعلن مؤرخون أول من أمس الإثنين. وتفيد تقديرات بأن عظام ما بين خمسة آلاف وعشرين ألف شخص مدفونة في الموقع، ما يجعلها واحدة من أكبر المقابر الجماعية التي تم اكتشافها في أوكرانيا حتى الآن.
(فرانس برس)

استغراب تونسي من اتهام ليبيا لها بـ«تصدير الإرهاب»

أعرب وزير الخارجية التونسية، عثمان الجرندي، مساء أول من أمس الإثنين، عن استغراب بلاده من تصريحات رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبد الحميد الدبيبة، حول «تصدير الإرهاب إلى بلاده انطلاقا من تونس». وذكّر بأن «بلادنا مستهدفة بدورها بالإرهاب، ولا يمكن أن تكون بأي حال من الأحوال قاعدة لتصديره». وجاء كلامه خلال لقاء جمعه مع نظيرته الليبية، نجلاء المنقوش، على هامش الاجتماع الوزاري التشاوري لدول الجوار الليبي الذي احتضنته الجزائر في اليومين الماضيين.
(العربي الجديد)

تقرير

ملفات شائكة تنتظر الاجتماع المتوقع بين السيسي وبينت

تتواصل الاتصالات المصرية - الإسرائيلية في إطار التحضير للقاء المرتقب بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ورئيس وزراء الاحتلال نفتالي بينت

القاهرة ـ العربي الجديد

قالت مصادر مصرية خاصة، في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ هناك اتصالات مصرية إسرائيلية جارية لترتيب أجندة اللقاء المرتقب بين الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، نفتالي بينت، عقب انتهاء زيارة الأخير إلى العاصمة الأميركية واشنطن. وأشارت المصادر إلى أنّ الإشارات الواردة من واشنطن ربما تساهم في تحريك الملفات العالقة وخصوصاً على مستوى الملف الفلسطيني، وفي مقدمة ذلك تبادل الأسرى مع حركة «حماس» التي تقود القاهرة وساطتها، والتي تعد حجر الزاوية في مفاوضات التهدئة بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وأضافت المصادر أنّ هناك تطابقاً في الرؤى المصرية الأميركية في ما يتعلّق بمسارات التهدئة في قطاع غزة، إذ ترى القاهرة وواشنطن أنّ الرؤية الإسرائيلية الخاصة بربط صفقة الأسرى بإعادة إعمار القطاع، والأوضاع الإنسانية فيه، غير مجدية في التوصل لاتفاق حقيقي للتهدئة بإمكانه الصمود. وأشارت المصادر إلى أنه على الرغم من رفض الولايات المتحدة لما تسميه «استفزازات الفصائل المسلحة في غزة، وإطلاق الصواريخ من القطاع من وقت إلى آخر باتجاه المستوطنات المجاورة»، إلا أنه في المقابل، ترى الإدارة الأميركية ضرورة في الربط بين مطلب إسرائيل الرئيسي المتعلق باسترداد جثماني جنديين لدى حركة «حماس»، إضافة إلى أسيرين حيّين، وبين إعادة إعمار قطاع غزة ورفع الحصار عنه.

وقالت المصادر، إنّ أجندة اللقاء بين السيسي وبينت ستكون مليئة بالملفات الملتهبة، وتأتي على رأسها المطالب الإسرائيلية لمصر بتشديد الرقابة على الحدود المشتركة مع قطاع غزة، لمنع، بحسب مزاعم إسرائيلية، تسريب الأسلحة والمواد الخام المستخدمة في تطوير منظومة «حماس» الصاروخية. وأشارت المصادر إلى أن هذا الملف كان قد تم فتحه في أكثر من مناسبة مع القاهرة، وكان المسؤولون المصريون يؤكدون على بذلهم أقصى الجهود لمنع تسريب الأسلحة للقطاع، إلا أن تل أبيب ما زالت ترى أن هناك تراخياً متعمداً في بعض الأحيان، في إطار مواءمات بين القاهرة وحركة «حماس»، على حد تعبير المصادر. وحول الأوضاع التي شهدها قطاع غزة خلال إحدى فعاليات الإرباك الليلي مساء السبت الماضي، والإعتداء من جانب قوات الاحتلال على الفلسطينيين، واستهداف الطواقم الطبية والصحافية، قبل شروع سلاح الجو الإسرائيلي بتوجيه ضربات لعدد من الأهداف في القطاع، وما إذا كان ذلك من شأنه تأجيج غضب القاهرة مجدداً تجاه فصائل غزة، في أعقاب القرار المصري بإعادة فتح معبر رفح، قالت المصادر: «خلال الأحداث الأخيرة، بدا واضحاً أنه كانت هناك نية مسبقة من جانب الإسرائيليين لتوجيه رسائل عسكرية، حتى في حال ابتعاد المتظاهرين عن السياج، وهو الأمر الذي حذرت منه مصر قيادة حماس أخيراً».

وأعادت السلطات المصرية، صباح الأحد الماضي، فتح معبر رفح البري مع القطاع في كلا الاتجاهين، في وقت دعت فيه الهيئة العامة للمعابر، المسافرين المسجلين على الكشوفات، إلى التوجه للمعابر وفق الآلية المحددة. وكانت السلطات المصرية أغلقت المعبر في 23 أغسطس/آب الماضي، من دون الإعلان عن أسباب واضحة لهذا الإجراء، في وقت أكدت فيه مصادر تحدثت لـ«العربي الجديد»، أن الخطوة جاءت بسبب غضب القاهرة من الأحداث التي شهدتها المسيرة التي نظمتها الفصائل عند السياج الحدودي بين غزة والأراضي المحتلة في 21 أغسطس الماضي وأسفرت عن إصابة 41 فلسطينياً، وجندي إسرائيلي بطلق ناري توفي لاحقاً. وأعادت مصر فتح المعبر الخميس الماضي لعودة العالقين فقط.

الإشارات من واشنطن ربما تساهم في تحريك الملفات العالقة

أجندة لقاء السيسي وبينت مليئة بالملفات الملتهبة (جيل كوهين-ماغن/فرانس برس)

وكانت مصادر مصرية خاصة، قالت لـ«العربي الجديد»، إن الاتصالات المستمرة بين قيادة حركة حماس والمسؤولين في جهاز المخابرات العامة المصرية، أسفرت عما يمكن تسميته «تهدئة مشروطة في غزة لحين»، في محاولة من قيادة الحركة لامتصاص غضب القاهرة، بعد الأحداث التي شهدها قطاع غزة في 21 أغسطس الماضي.

في مقابل ذلك، حمّل المتحدث باسم «حماس» فوزي برهوم، في بيان رسمي قبل أيام، الاحتلال كل تداعيات ونتائج تشديد الحصار على غزة، وتصاعد الأزمة الإنسانية لدى سكانه، كون هذه السياسات المتطرفة ستدفع بقوة باتجاه خلق أجواء التصعيد والانفجار. ودعا الجميع «إلى تحمل مسؤولياته والضغط على الاحتلال لإنهاء حصاره الظالم».

انتظار يطول لخريطة الحلّ والحكومة

فراغ تونس في زمن قيس سعيّد

لا يزال الرئيس التونسي قيس سعيّد عالقاً في منتصف الطريق، بين إجراءاته الاستثنائية والكشف عن خريطته المنتظرة للحل، فيما يداهم الوقت البلاد وتحدياتها الاقتصادية والسياسية

تونس ـ **وليد التليلي**

مرّ أسبوع منذ أن أعلنت الرئاسة التونسية، في بيان مقتضب، أن الرئيس قيس سعيّد سيتوجه بكلمة للتونسيين في وقت قريب، إلا أن ذلك لم يحصل بعد، ومرّ أكثر من أسبوع منذ تأكيد سعيّد نفسه أنه سيعلن عن ولادة حكومة تونسية جديدة «خلال الأيام المقبلة»، بعد تمديده التدابير الاستثنائية الخاصة بتعليق عمل البرلمان، ورفع الحصانة عن أعضائه حتى إشعار آخر. لكن الصمت السياسي حول خريطة الطريق المنتظرة لحلّ الأزمة التونسية والانسداد السياسي لا يزال مسيطراً في قصر قرطاج، مقرّ الرئاسة التونسية، على الرغم من حجم الانتظار السياسي والشعبي والتحديات المحدقة بالبلاد، خصوصاً على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. وبدأ صبر المنظمات التونسية الكبرى ينفد، مع تعالي التحذير من تأخير الحلّ.

ومساء أول من أمس الاثنين، بحث الرئيس التونسي مع نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فريد بلحاج، في العاصمة، الوضع الاقتصادي في تونس والالتزامات المالية للبلاد، فضلاً عن آليات التعاون المستمرّ مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى. ووجّه سعيّد عبر ضيفه رسائل إلى المؤسسات المالية الدولية، تتضمن تبريرات لقراراته الاستثنائية التي أعلن عنها، وعزمه مقاومة الفساد في تونس، وترشيد الحوكمة في موارد الدولة، مؤكداً تمسكه بالحرّيات والقانون.

وقال سعيّد لبلحاج إن «الدولة التونسية كانت على وشك الانهيار، وهناك من تآمر مع بلدان أجنبية لضربها، ولجؤوا إلى شركات أجنبية للقيام بحملات ضد تونس»، مضيفاً أن «هناك سعي لتصوير تونس على أساس أنها تحولت إلى مشانق واعتقالات غير قانونية». وقال: «يقدمونني كمستبد، وكل ذلك ادعاءات».

من جهته، جدّد البنك الدولي، أول من أمس، التزامه بمواصلة دعم تونس لإنجاح مسارها الديمقراطي وتحقيق الانتقال الاقتصادي المنشود، وذلك وفق ما أكد بلحاج خلال اجتماعه بالوزيرة المكلفة تسيير وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار سهام بوغديري نمصية. وتواجه تونس تحديات كبيرة أمام خزينة فارغة، ومن دون وجود حكومة، بينما يصّر الرئيس على أن دواليب الدولة تسير بشكل طبيعي.

ورأى الخبير الاقتصادي ووزير التجارة الأسبق محسن حسن أن «تأخر الإعلان عن تشكيل الحكومة يزيد في ضرب عامل الثقة بين السلطة السياسية والمتعاملين الاقتصاديين وشركاء تونس الماليين في الداخل والخارج». وأشار حسن، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن المؤسسات المانحة «في وضع ترقب وتحتاج إلى رسائل إيجابية من أجل مواصلة تمويل اقتصاد تونس، وتوفير الموارد المالية اللازمة للموازنة التي تشكو عجزاً قياسياً».

وشدّد الخبير الاقتصادي على أن «مناخ الاستثمار يتطلّب توفر عوامل الاستقرار السياسي والشفافية من أجل المحافظة على موقع تونس ضمن خريطة الاستثمارات الدولية»، معتبراً أن « تواصل تعطيل المصالح الإدارية وعدم تعيين رئيس حكومة يتسببان في تراخي المرفق الإداري، بسبب غياب المسؤول الأول الذي تعود إليه صلاحيات أخذ القرارات الكبرى».

وأوضح أن «رئيس الحكومة يشرف على المجالس ولجان الصفقات العليا، وسيتسبب غيابه في مزيد من التعطيل للمشاريع الاستثمارية العمومية»، محذراً من أن «اقتصاد تونس يحتاج، خلال الظرف الحالي، إلى كل محركاته، من أجل استعادة النمو وتفادي مزيد من الارتفاع في نسب البطالة والفقر». ولفت حسن إلى أن «الإرادة السياسية ضرورية لمكافحة الفساد والرشوة والقيام بالإصلاحات الاقتصادية اللازمة، غير أن ذلك يتطلّب أداة تنفيذ عبر حكومة فاعلة وقادرة على قيادة المرحلة الحالية، والخروج بالبلاد من المأزق الاقتصادي والاجتماعي»، على حدّ قوله.

تواجه تونس تحديات كبيرة أمام خزينة فارغة (أنيس مهّني/فرانس برس)

> حذّر «اتحاد الشغل» من التأخير في تعيين رئيس للحكومة

ويفسّر متابعون تردد الرئيس التونسي بشأن الحكومة بأنه يعود إلى أسباب كثيرة، من بينها أن سعيّد لا يزال يبحث عن شخصية يثق فيها تماماً، ولا يتكرر معها سيناريو هشام المشيشي، وهو يريد أن يختار بنفسه أغلب أعضائها قبل تعيين رئيسها، لأنه أصبح المسؤول الوحيد عن نجاحها أو فشلها، في ظروف اقتصادية واجتماعية معلومة للجميع تتضاءل فيها فرص النجاح بشكل كبير. وفي تونس، يبدو أيضاً أن صبر المنظمات الكبرى بدأ ينفد، خصوصاً «الاتحاد العام التونسي للشغل»، حيث عاد المتحدث الرسمي باسمه سامي الطاهري للتشديد على أهمية الإسراع بتقديم خريطة الطريق وتعيين رئيس للحكومة.

وكتب الطاهري على صفحته في موقع «فيسبوك»: «إما وضوح وخريطة طريق، أي خريطة طريق بحسب علوم السياسة وليس الجغرافيا، وحكومة، أي حكومة، سمّها ما شئت، ومزيد من الحقوق والحريات والضمانات واحترام الدستور، أو... البربرية، وكل تأخير أو انحراف هو فرصة للمافيا».